

النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية  
*Political system in the People's Republic of China*



ميسوم إلياس<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر

[missoum.ilyes@univ-oran2.dz](mailto:missoum.ilyes@univ-oran2.dz)

تاريخ الإرسال: 2025/03/09 تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/06/01

\*\*\*\*\*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية، مع التركيز بشكل خاص على عملية صنع القرار فيها، والتي تتسم بالغموض وتداخل الأدوار بين مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية. وتخلص الدراسة إلى أنّ الاعتماد على الدستور وحده لا يكفي لفهم عملية صنع القرار في الصين بشكل كامل. وبدلاً من ذلك، فإنّ فهم وإدراك العوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية والشخصية أمر ضروري. وبناءً على ذلك، يتميز النظام السياسي في الصين بالتعقيد والتشابك من حيث نمط السلطة وعملية صنع القرار. الكلمات المفتاحية: النظام السياسي؛ جمهورية الصين الشعبية؛ عملية صنع القرار؛ الحزب الشيوعي الصيني؛ اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني.

**Abstract:**

This study aims to examine the political system of the People's Republic of China, with a particular focus on its decision-making process, which is marked by ambiguity and overlapping roles among various official and unofficial institutions and actors. The study concludes that relying solely on the constitution is insufficient for fully understanding China's decision-making process. Instead, a deeper awareness of cultural, social, historical, and personal factors is essential. Based on this, the political system in China is characterized by complexity and intricacy.

**Key words:** Political system; People's Republic of China; Decision-making process; Communist Party of China; Politburo Standing Committee of the Chinese Communist Party.

## مقدمة:

تُعد الصين، دولةً ومجتمعًا عريقين، إذ تمثل إحدى أقدم الحضارات في العالم، وهي من بين الدول القليلة التي نشأت واستمرت في نفس الرقعة الجغرافية المحددة عبر التاريخ. وقد أدى هذا الامتداد الزمني الطويل، الذي يعود لقرون قبل الميلاد، إلى تجذر المؤسسات السياسية والنظم الإدارية، مما جعلها جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية الصينية. مع ذلك، فإنّ هذا الإرث العريق لم ينعكس بالضرورة في تغيّر طبيعة النظم السياسية التي حكمت الصين عبر العصور، وبالتالي لم يشهد تحولًا جوهريًا في سواء بيئة السلطة السياسية أو في الثقافة السياسية للبلاد. وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ الصين عبر تاريخها الطويل عرفت شكلين أساسيين من أنظمة الحكم: الحكم الإمبراطوري، الذي استند إلى مفهوم التفويض الإلهي للسلالة الحاكمة؛ ونظام جمهورية الصين الشعبية.

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، شهدت البلاد تحولات كبرى على المستويين السياسي والاقتصادي، ما جعلها، بمرور الوقت، قوة عظمى ولأعباء رئيسيًا في العلاقات الدولية. يجعل هذا الواقع من فهم نظامها السياسي أمرًا ضروريًا لفهم ديناميكيات الحكم في الصين وآليات صنع القرار فيها.

إنّ دراسة جمهورية الصين الشعبية كنموذج للنظام السياسي تثير العديد من الإشكاليات، خاصة فيما يتعلق بنية السلطة وآليات صنع القرار السياسي. إذ تكشف هذه الحالة عن تعقيدات في فهم طبيعة الحكم ومدى تداخل المؤسسات السياسية والبيروقراطية مع هيمنة الحزب الشيوعي الصيني.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، نسعى إلى معالجة الإشكالية التالية: ما طبيعة النظام السياسي الصيني؟ وكيف تُصنع القرارات السياسية فيه؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدنا على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى الاقتراب القانوني-المؤسسي واقترب النخبة، وذلك بهدف تقديم تحليل شامل لهذا النموذج السياسي. وقد قسّمنا هذه الدراسة إلى مطلبين أساسيين: المطلب الأول: يقدم لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي في الصين. في حين يتناول المطلب الثاني: هيكل النظام السياسي الصيني منذ عام 1949، مع التركيز على تطور مؤسساته وآليات صنع القرار داخله. بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة.

## المطلب الأول: لمحة تاريخية النظام السياسي في الصين

تُعدُّ الصين مهدًا لإحدى أقدم الحضارات الإنسانية، نشأت في حوض النهر الأصفر. وعلى مدى أكثر من ثلاثة آلاف عام، خضعت الصين لحكم أسرٍ ملكية وراثية، بدءً من سلالة شيا وصولًا إلى سقوط سلالة تشينغ (المانشو) عام 1912، إثر ثورة أطاحت بالنظام الإمبراطوري وأفضت إلى تأسيس جمهورية الصين. بيّد أنّ هذه الجمهورية شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي، تخللتها انقسامات داخلية ونزاعات متكررة، في حرب أهلية بين القوميين والشيوعيين. وفي نهاية المطاف، انتصر الشيوعيون بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، الذي أعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، معلنًا بذلك بداية عهدٍ جديد في تاريخ البلاد.

## الفرع الأول: حُكم السُلالات في الصين

يشير حكم السُلالات أو الإمبراطوي بشكل عام في الصين إلى النظام السياسي التاريخي الذي حكمت فيه سلالات عائلية متعاقبة البلاد لآلاف السنين، حيث كانت السلطة تنتقل داخل العائلة الحاكمة (كالأب إلى الابن أو بين أفراد العائلة المالكة). هذا النظام كان سائدًا حتى نهاية عهد أسرة تشينغ (Qing) عام 1912، عندما أعلنت جمهورية الصين.

بصفته مؤسس أول سلالة في الصين، سلالة شيا، يُنظر إلى يو الأكبر (Yu the Great) تقليديًا على أنّه مؤسس الحكم الأسري في الصين<sup>(1)</sup>. كانت أطول سلالة حكمًا في الصين هي سلالة تشو، التي حكمت لمدة إجمالية تبلغ حوالي 790 عامًا، في حين كانت أكبر سلالة صينية من حيث الحجم الإقليمي كل من سلالة يوان وسلالة تشينغ<sup>(2)</sup>.

والحال، أنّ الصين حُكمت لآلاف السنين عبر سلسلة من السلالات العائلية التي شكّلت هوية البلاد السياسية والثقافية. كان نظام الحكم السُلالي (dynastic rule)، الذي استمر من حوالي 2100 قبل الميلاد حتّى عام 1912، قائمًا على انتقال السلطة داخل العائلة الحاكمة، مدعومًا بفلسفات حول الشرعية السياسية مثل "ولاية أو تفويض السماء (Mandate of Heaven)". تعد هذه الأخيرة فكرة فلسفية صينية قديمة وأيديولوجية سياسية صينية استُخدمت منذ الصين القديمة وإلى غاية بداية القرن الماضي لإضفاء الشرعية السياسية والروحية على حكم الإمبراطور الصيني.

<sup>(1)</sup>Patricia Buckley Ebrey, *The Cambridge Illustrated History of China*, Cambridge University Press. 2010, p. 10.

<sup>(2)</sup>William Rowe, *China's Last Empire: The Great Qing*, Harvard University Press. 2010, p 1.

تتمحورُ السمةُ الجوهريةُ للنظم السياسية الصينية في هذه الفترة حول تركيز السلطة في نموذج إمبراطوري مركزي صارم، تجلّى في احتكار الإمبراطور لشرعية الحكم المستمدة من مفهوم "الولاية السماوية"، التي جعلت منه حلقة وصلٍ بين النظامين الكوني (السما) والأرضي (الرعية). وقد دعمت هذه المركزية الإمبراطورية البيروقراطية إداريةً مُعقَّدة، بُنيت على نظام تنافسي فريد قائم على اختبارات علمية صارمة لانتقاء النخب الإدارية، وهو ما مثّل سابقة تاريخية في تأسيس معايير الجودة (Meritocracy) كأساسٍ للحكم.

غير أنّ هذا النموذج الذي حافظ على استقرارٍ نسبي لأكثر من ألفيتين واجه تحديات وجودية في القرن التاسع عشر، تجسّدت في انهيار سلالة تشينغ وإعلان جمهورية الصين بعد ثورة شينهاي، كنتائج لتناقض جوهرية بين صرامة البنى التقليدية ومتطلبات الحداثة. فمن جهة، فشل النظام البيروقراطي في استيعاب المعارف الحديثة أو مواجهة الاختراقات الإمبريالية (كحروب الأفيون والاحتلال الياباني)، مما أفقد الإمبراطور هالته الرمزية كمُجسّدٍ للإرادة السماوية.

#### جدول رقم 01 يوضح حكم السلالات في الصين

|                                                                                                             |                                                                                                                                                  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| حوالي 1600-2100 قبل الميلاد                                                                                 | سلالة شيا (Xia)                                                                                                                                  |
| حوالي 1050-1600 قبل الميلاد                                                                                 | سلالة شانغ (Shang Dynasty)                                                                                                                       |
| 256-1046 قبل الميلاد. تشو الغربية (حوالي 771-1046 قبل الميلاد). تشو الشرقية (حوالي 256-771 قبل الميلاد)     | أسرة تشو (Zhou)                                                                                                                                  |
| 206-221 قبل الميلاد                                                                                         | أسرة تشين (Qin)                                                                                                                                  |
| 206 قبل الميلاد - 220 بعد الميلاد. هان الغربية/السابقة (206 قبل الميلاد - 9 م). شرقية/هان لاحقاً (25-220 م) | سلالة هان (Han Dynasty)                                                                                                                          |
| 589-220 م                                                                                                   | فترة السلالات الستة (Six Dynasties Period)<br>الممالك الثلاث (265-220 م)<br>أسرة جين (265-420 م)<br>فترة السلالات الشمالية والجنوبية (386-589 م) |
| 618-581 م                                                                                                   | سلالة سوي (Sui)                                                                                                                                  |
| 906-618 م                                                                                                   | سلالة تانغ (Tang Dynasty)                                                                                                                        |
| 960-907 م                                                                                                   | فترة الأسرات الخمس (Five Dynasties Period)                                                                                                       |
| 1279-960. سونغ الشمالية (960-1127). سونغ الجنوبية (1127-1279)                                               | سلالة سونغ (Song)                                                                                                                                |
| 1368-1279                                                                                                   | أسرة يوان (Yuan Dynasty)                                                                                                                         |
| 1644-1368                                                                                                   | سلالة مينغ (Ming Dynasty)                                                                                                                        |
| 1912-1644                                                                                                   | أسرة تشينغ (Qing) (المانشو)                                                                                                                      |

**Source:** Amy Vladeck Heinrich, Director, C.V. Starr East Asian Library, Columbia University, for the Columbia University Project on Asia in the Core Curriculum.at: <https://2u.pw/eLjtFas9>

## الفرع الثاني: الجمهورية الصينية (1912-1949)

مع إعلان الجمهورية عام 1912، دخلت الصين مرحلة تاريخية جديدة، إذ لم تكن ثورة 1911 مجرد انتفاضة ضد سلالة تشينغ، بل مثلت تحولاً جذرياً في المشهد السياسي للبلاد، منهيّة بذلك ثلاثة آلاف عام من الحكم الإمبراطوري. وفي أعقاب تنازل بوي (Puyi)، آخر أباطرة أسرة تشينغ، عن العرش، تولى صن يات سن (Sun Yat-sen)، مؤسس حزب الكومينتانغ (Kuomintang)، منصب أول رئيس مؤقت لجمهورية الصين في يناير 1912. مثل هذا التحول نقطة فاصلة في التاريخ الصيني، حيث انتقل نظام الحكم من الإمبراطورية إلى الجمهورية، متبنيًا نموذجًا سياسيًا وفكريًا جديدًا يقوم على "المبادئ الثلاثة للشعب" التي وضعها صن يات سن، وهي: الوطنية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. وقد ترافقت هذه المبادئ مع جهود لاستعادة السيادة الوطنية وطرد القوى الأجنبية، ما أسس لمرحلة جديدة في تطور الدولة الصينية.

مع ذلك، لم تكن الأوضاع مستقرة بالقدر الذي كان يأمله صن يات سن، إذ لم يلبث أن تنازل عن منصبه كرئيس مؤقت للجمهورية بعد يومين فقط، لصالح يوان شيكاي (Yuan Shikai)، أحد أركان الحرس القديم الذي شغل سابقًا منصب رئيس مجلس الوزراء الإمبراطوري. وجاء هذا التنازل بموجب اتفاق مع الثوار<sup>(1)</sup>، ما أتاح ليوان تولي رئاسة جمهورية الصين بين عامي 1913 و1916. غير أنّ سعي يوان لتركيز السلطة في يده أدى إلى توتر متزايد مع الجمعية الوطنية (البرلمان)، التي كان يسيطر عليها حزب الكومينتانغ بقيادة صن يات سن، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية وأعاد البلاد إلى حالة من الاضطراب.

سعى يوان شيكاي إلى إحياء النظام الإمبراطوري وترسيخ سلطته، ولا سيما بعد عام 1913، حيث واجه تمردًا مسلحًا قاده حزب الكومينتانغ وحلفاؤه ضد حكومته. وردًا على ذلك، اتخذ يوان سلسلة من الإجراءات القمعية، كان أبرزها حظر حزب الكومينتانغ في نوفمبر 1913، وطرد أعضائه من الجمعية الوطنية، ثم حلّ الجمعية رسميًا في يناير 1914، مستبدلاً إياها بـ "المجلس السياسي" الموالي له. وفي خطوة أخرى لتعزيز سلطته، أصدر دستور عام 1914، الذي منحه سلطات شبه مطلقة، مما أتاح له إحكام قبضته على الحكم وترسيخ نفوذه السياسي في البلاد.

في ديسمبر 1915، أعلن يوان شيكاي نفسه إمبراطورًا للصين تحت اسم أسرة هونغكسين (Hongxian Emperor)، مبررًا ذلك بأنّ النظام الإمبراطوري سيجلب الاستقرار للبلاد. غير أنّ هذه

<sup>(1)</sup> هيلدا هوخام، تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 320.

الخطوة قوبلت بمعارضة واسعة من عامة الشعب، وأنصاره في الجيش ، بالإضافة إلى رفض قوي من قوى أجنبية مثل اليابان وبريطانيا. وأدى ذلك إلى اندلاع تمردات من قبل الحكام العسكريين والمقاطعات، مما أجبره على التنازل عن العرش في مارس 1916، بعد 83 يومًا فقط من إعلان نفسه إمبراطورًا. توفي يوان في وقت لاحق من نفس العام، تاركًا وراءه حكومة ضعيفة ومشهدًا سياسيًا ممزقًا، مما أدى إلى دخول الصين في حقبة "أمراء الحرب"<sup>(1)</sup>.

انهيار النظام المركزي تمامًا بعد وفاة يوان، وتفككت الصين إلى كيانات متنافسة: كانت حقبة أمراء الحرب هي الفترة في تاريخ جمهورية الصين بين عامي 1916 و1928، عندما تم تقسيم السيطرة على البلاد بين الزُمر العسكرية المتنافسة في جيش ببيانغ والفصائل الإقليمية الأخرى. بعد وفاة صن في عام 1925، برز تشيانج كاي شيك (Tchang Kai-chek)، كزعيم عسكري لجيش التحرير الوطني (NRA). في عام 1926، أطلق الحملة الشمالية، التي دمرت مختلف قوات أمراء الحرب على غرار تشيلي (Zhili clique) وأنهوي (Anhui clique). في عام 1928، تمكن كاي شيك من إعادة توحيد الصين<sup>(2)</sup>. غير أنه مالبث أن دخل في حرب ضد الشيوعيين (الحرب الأهلية).

اتسمت هذه المرحلة باضطرابات وعدم استقرار سياسي عميق، سواءً على الصعيد الداخلي، من خلال الصراع المستمر بين القوميين والشيوعيين، أو على المستوى الخارجي، حيث سعت قوى أجنبية، لا سيما اليابان، إلى توسيع نفوذها في الصين. وقد زادت وفاة صن يات سن من تعقيد المشهد السياسي، مما أفسح المجال أمام مزيد من الانقسامات. وجاء الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931 ليزيد الوضع تأزمًا، حيث نصبت اليابان آخر أباطرة أسرة تشينغ، بويي، إمبراطورًا على دولة منشوريا (1932-1945)، التي أطلق عليها اسم "مانشوكو"، لتكون دولة تابعة لها. مثلت هذه الأحداث نقطة تحول حاسمة في التاريخ الصيني الحديث، إذ كشفت عن التحديات الكبرى التي واجهت عملية الانتقال من الإمبراطورية إلى الجمهورية، في ظل صراعات السلطة والتدخلات الخارجية والانقسامات السياسية الحادة.

### المطلب الثاني: هيكل النظام السياسي الصيني منذ 1949

تأسست جمهورية الصين الشعبية في 1 أكتوبر 1949 عقب انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية ضد حكومة الكومينتانغ بقيادة الجنرال تشيانج كاي شيك. ومنذ ذلك الحين، باتت

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، صص 320-322.

<sup>(2)</sup> Donald Jordan, *The Northern Expedition: China's National Revolution of 1926–1928*, University of Hawai'i Press, 1976, pp. 32–33.

البلاد تُدار وفق نظام سياسي مُعقد يمزج بين هيمنة الحزب الواحد، ممثلًا بالحزب الشيوعي الصيني، وبين وجود مجموعة من المؤسسات الدستورية التي تضفي طابعًا مؤسسيًا على إدارة شؤون الدولة، مما يعكس ازدواجية في الحكم بين السلطة الحزبية والممارسات الحكومية الرسمية.

### الفرع الأول: الحزب الشيوعي الصيني (CCP)

لا شك أنّ بناء النظام السياسي في الصين المعاصرة كان، في جزءٍ منه على الأقل، نتاجًا لأزمة البقاء الوطني التي أفرزها العدوان الاستعماري الأجنبي خلال ما يُعرف بـ "قرن الإهانة" (1839-1949). وقد شكّلت هذه الحقبة جرحًا عميقًا في الوعي الوطني الصيني، مما أوجد شعورًا جمعيًا بالحاجة إلى استعادة الكرامة القومية وتعزيز السيادة. ومنذ ذلك الحين، أصبح هدف "إنقاذ الصين من الخضوع" و"إحياء الصين" مهمة تاريخية محورية تبنتها أجيال متعاقبة من الشعب الصيني، إلى جانب مختلف القوى السياسية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي الصيني، الذي جعل من تحقيق هذه الغاية ركيزة أساسية في سياساته وبرامجه الإصلاحية.

جاء تأسيس الحزب الشيوعي الصيني نتيجة لجملة من العوامل التاريخية والفكرية. فإلى جانب العداء الأيديولوجي الذي حملته الماركسية تجاه القوى الإمبريالية الأجنبية، التي استغلت الشعب الصيني بطريقة مماثلة لتلك التي استغل بها الرأسماليون شعوبهم، اعتُبر الفكر الماركسي تفسيرًا جذريًا لحالة الإهانة والتخلف التي عانت منها الصين. كما أنّ وصف ماركس لمخططة التنموي بأنه قائم على أسس علمية ومحاييد ثقافيًا كان عامل جذب إضافيًا للصينيين، الذين شعروا بالإهانة من الغرب واشمأزوا من سلوكه، مما دفعهم إلى تجنب الاقتراض الفكري منه، باعتبار ماركس نفسه ينتهي إلى هذا الفضاء الجغرافي والثقافي (الغرب).

بعبارة أخرى، لم يكن تبني الشيوعية في الصين يُنظر إليه باعتباره استعارة لأنموذج غربي، بل كان يُفهم كخيار مستقل يتماشى مع حاجات الصين الوطنية. وقد تعزز انتشار الفكر الشيوعي في البلاد بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، والتي قدمت أنموذجًا عمليًا لانتصار الاشتراكية، إضافة إلى تصاعد المد القومي في الصين، لا سيّما عقب تسوية فرساي عام 1919، التي خيبت آمال الصينيين في الحصول على حقوقهم الوطنية، مما دفع العديد من المفكرين والسياسيين إلى البحث عن بدائل أيديولوجية جديدة قادرة على تحقيق الاستقلال والتنمية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> June Teufel Dreyer, *China's Political System: Modernization and Tradition*, Palgrave Macmillan UK, 1993, p 79.

وفقًا للتحليل الماركسي، كانت الصين تُعدّ جزءًا من البروليتاريا العالمية، نظرًا لما عانته من استغلال إمبريالي وتخلف اقتصادي. انطلاقًا من هذا التصور، اجتمع في يوليو 1921 اثنا عشر شخصًا في شنغهاي، حيث أسسوا الحزب الشيوعي الصيني<sup>(1)</sup>، في خطوة شكّلت نقطة تحول في المسار السياسي للبلاد. وقد تم اختيار تشين دوكسيو (Chen Duxiu) كأول رئيس للحزب، نظرًا لدوره البارز في نشر الفكر الماركسي بين المثقفين والناشطين الصينيين. واتفق الأعضاء المؤسسون على الاستفادة الكاملة من تجربة الاتحاد السوفييتي، معتبرين إياه أنموذجًا يُحتذى به في بناء دولة شيوعية قادرة على التصدي للاستعمار وتحقيق التنمية الوطنية<sup>(2)</sup>.

في سنواته الأولى، دخل الحزب الشيوعي الصيني في تحالف مع حزب الكومينتانغ القومي، في إطار ما عُرف بالجهة الموحدة الأولى، بهدف مقاومة القوى الإقطاعية والاستعمارية. غير أنّ هذا التحالف لم يدم طويلًا، إذ تفكك سريعًا بسبب الخلافات الأيديولوجية والتنافس على السلطة. وتحت قيادة الجناح اليميني لحزب الكومينتانغ، شنَّ كاي شيك حملة قمع واسعة ضد الشيوعيين، بلغت ذروتها عام 1927 مع طردهم من شنغهاي واندلاع مواجهات عنيفة بين الطرفين، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية طويلة الأمد استمرت لأكثر من عقدين.

في خضم هذا الصراع الداخلي، واجهت الصين غزوًا يابانيًا واسع النطاق، بدأ باحتلال منشوريا عام 1931، ثم تصاعد إلى حرب شاملة عام 1937. خلال هذه الفترة، لعب الحزب الشيوعي الصيني دورًا محوريًا في تنظيم المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الياباني، مما أكسبه دعمًا متزايدًا، خاصة بين الفلاحين والطبقات الفقيرة. وبعد استسلام اليابان عام 1945، تجددت الحرب الأهلية بين الشيوعيين والقوميين، وانتهت عام 1949 بانتصار القوات الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ (Mao Zedong). وفي أعقاب هذا الانتصار، فرَّ كاي شيك إلى تايوان، حيث أسس حكومة قومية هناك. وفي الأول من أكتوبر 1949، أعلن ماو تأسيس جمهورية الصين الشعبية، إيمانًا ببداية عهد جديد في تاريخ البلاد، شهد تحولات جذرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(3)</sup>.

باعتبار أنّ الحزب الشيوعي الصيني هو المؤسس الفعلي لجمهورية الصين الشعبية، فإنّه يمتلك شرعية تمنحه الدور المركزي في إدارة الدولة، ما يجعله القوة السياسية الأعلى سلطة في البلاد. وقد أكد التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب على أنّ النظام السياسي للاشتراكية ذات

(1) هو كياو مو ، ثلاثون عامًا من حياة الحزب الشيوعي الصيني ،دمشق: داردمشق للطباعة والنشر، 1958، ص12.

(2) June Teufel Dreyer, Op. Cit, p 81-82.

(3) "الحزب الشيوعي الصيني.. قائد الصين وصانع نهضتها"، شبكة الجزيرة الاعلامية، 2023/9/6، في:

الخصائص الصينية يُمثل ابتكارًا عظيمًا، نتج عن جهود الحزب الشيوعي الصيني وتطلعات الشعب الصيني، في إطار رؤية سياسية تجمع بين المبادئ الاشتراكية والتطورات التاريخية والثقافية للصين<sup>(1)</sup>. يعتمد الحزب الشيوعي الصيني على مجموعة من المرجعيات الفكرية التي توجه سياساته ومساراته الاستراتيجية، وتشمل الماركسية اللينينية، وأفكار ماو، ونظرية دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping)، وأفكار التمثيلات الثلاثة (Three Represents)، ومفهوم التنمية العلمية، وأفكار شي جين بينغ (Xi Jinping) حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد. وتشكل هذه المنظومة الفكرية إطارًا إرشاديًا للحزب في صياغة سياساته الداخلية والخارجية، بما يضمن استمرارية التوجه الاشتراكي وتكيفه مع المستجدات الوطنية والدولية<sup>(2)</sup>.

كما تُعد المبادئ الأساسية الأربعة الركيزة التي يستند إليها الحزب في بناء الدولة، وهي: التمسك بالطريق الاشتراكي، التمسك بديكتاتورية الديمقراطية الشعبية، التمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، والتمسك بالمبادئ الفكرية للماركسية اللينينية وأفكار ماو. ويؤكد الحزب على ضرورة الحفاظ على هذه المبادئ طوال مسيرة بناء التحديث الاشتراكي، مع رفض ومقاومة التأثيرات الفكرية الليبرالية البرجوازية التي يُنظر إليها على أنها تتعارض مع الأسس الأيديولوجية للحزب وأهدافه الاستراتيجية. إضافةً إلى ذلك، ينفذ الحزب سياسة الإصلاح والانفتاح التي أطلقها دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات، مع التأكيد على مبدأ الاعتماد على الذات، بهدف تحقيق نهضة اقتصادية وتقنية، وتعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية، في إطار نموذج اشتراكي مُعدل يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث.

يُعد الحزب الشيوعي الصيني المؤسسة السياسية المهيمنة في البلاد، حيث يمارس سلطة شاملة على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهو يدير بيروقراطية واسعة ومتشعبة، ويضع على عاتقه مسؤولية ممارسة القيادة الكاملة على جميع مجالات المساعي في كل جزء من البلاد، ما يجعله القوة التوجيهية العليا في النظام السياسي الصيني.

في إطار هذا الهيكل السلطوي، يُنيط بالحكومة دور التنفيذ والإدارة، حيث تظل خاضعة لتوجيهات الحزب، أين تمتد الهياكل التنظيمية المتداخلة للحزب والحكومة إلى جميع المستويات الإدارية، حتى أصغر المدن والبلدات. وعلى كل مستوى، وفي جميع المؤسسات، تحظى مرتبة الحزب

<sup>(1)</sup> Ning Fang (Editor), *China's Political System*, translated by: Yili Fu, China Governance System Research Series, Beijing; Social Sciences Press and Springer Nature Singapore, 2020, p 11.

<sup>(2)</sup> المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني، دستور الحزب الشيوعي الصيني، 22 أكتوبر 2022.

بالأولوية على مرتبة الحكومة، ما يضمن استمرار هيمنته على صنع القرار وتوجيه السياسات العامة للدولة.

يُعد الحزب الشيوعي الصيني أكبر حزب سياسي في العالم، حيث يتجاوز عدد أعضائه 99 مليوناً، ما يُشكل نحو 7% من إجمالي سكان الصين. وعلى الرغم من هذا النمو المطرد في العضوية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن جميع المنضمين الجدد هم ماركسيون مخلصون أو ملتزمون تمامًا بالمبادئ الشيوعية. بل إن العديد من الأفراد ينضمون إلى الحزب مدفوعين بالفوائد العملية التي تترتب على العضوية، مثل سهولة الوصول إلى المناصب في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة، والفرص التفضيلية للترقى الوظيفي، فضلاً عن الاندماج في الشبكات السياسية النخبوية التي توفر مزايا اجتماعية واقتصادية كبيرة. وبالتالي، فإن عضوية الحزب لم تعد تقتصر على الالتزام الأيديولوجي، بل أصبحت أيضاً وسيلة لتعزيز المكانة المهنية والاجتماعية داخل النظام السياسي والاقتصادي الصيني<sup>(1)</sup>.

يُعقد المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني مرة كل خمس سنوات، ويُعد حدثاً سياسياً محورياً في مسار الحوكمة الصينية، حيث تُتخذ خلاله قرارات جوهرية تتعلق بتوجيهات الحزب والدولة. يشمل جدول أعمال المؤتمر مراجعة وتحديث المبادئ الأيديولوجية، وإعادة صياغة استراتيجية التنمية الوطنية بما يتماشى مع المستجدات الداخلية والدولية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الهيئات القيادية العليا، مثل اللجنة المركزية، واللجنة المركزية لفحص الانضباط، واللجنة العسكرية المركزية. ويتم التحضير لهذا المؤتمر بدقة، حيث يقوم كبار قادة الحزب الشيوعي الصيني بإعداد المقترحات مسبقاً، عبر دراسات وتحليلات معمقة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبعد تقديم هذه المقترحات إلى المؤتمر، تخضع للمناقشة والتصويت، لضمان توافقها مع التوجه العام للحزب وتحقيق أهدافه في تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية.

تُعد اللجنة المركزية المؤسسة العليا للحزب الشيوعي الصيني عن صنع القرار داخل الحزب والدولة والجيش، وهي بقيادة الأمين العام، وتضم 24 عضواً، جميعهم من الذكور ومن عرقية الهان. ويتم انتخاب أعضائها رسمياً من قبل المؤتمر الوطني للحزب. وتُعد قراراتها ملزمة لجميع مستويات الحكم في الصين. وفقاً للوائح الحزب، تُعقد اجتماعات اللجنة المركزية مرة واحدة على الأقل سنوياً،

<sup>(1)</sup> Sebastian Heilmann, *China's Political System*, Rowman & Littlefield Publishers, 2017, p 62.

ويُشار إلى هذه الاجتماعات باسم "الجلسات الكاملة" أو "الجلسات العامة"، حيث يتم خلالها مناقشة السياسات الكبرى، واتخاذ القرارات بشأن القضايا الاستراتيجية التي تحدد توجهات الحزب والدولة<sup>(1)</sup>. تنبثق اللجنة المركزية للجنة الدائمة للمكتب السياسي، وهي هيئة أكثر نخبوية تتكون من سبعة أعضاء فقط، وتشكل هذه الأخيرة أعلى سلطة لصنع القرار في الصين<sup>(2)</sup>. ويشغل أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي مناصب قيادية على رأس مؤسسات الدولة الرئيسية، مما يضمن استمرار هيمنة الحزب الشيوعي الصيني على جميع جوانب الحياة السياسية، ويعزز تماسك السلطة داخل النظام السياسي الصيني، حيث تظل كافة القرارات المهمة خاضعة لتوجيهات الحزب وإشرافه المباشر. تمتلك اللجنة المركزية صلاحيات واسعة، حيث تُشرف على التعيينات في المناصب القيادية داخل الحزب، بالإضافة إلى إقرار القرارات المتعلقة بالسياسات الأساسية، والتي تشمل قضايا محورية مثل التعديلات الدستورية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. يتم تمثيل مختلف مؤسسات الدولة في اللجنة المركزية، حيث تضم رؤساء أجهزة الحزب المركزية وهيئات الحكومة المركزية، بالإضافة إلى أمناء الحزب والمحافظين ورؤساء البلديات الذين يمثلون المقاطعات والبلديات الخاضعة للإدارة المباشرة والمناطق ذاتية الحكم<sup>(3)</sup>. كما يلعب الحزب دورًا مركزيًا في الشؤون العسكرية حيث يحظى الجيش بتمثيل قوي داخل اللجنة من خلال كبار الضباط والمفوضين السياسيين، كما تحدد اللجنة المركزية تكوين أعضاء اللجنة العسكرية المركزية للحزب، حيث تؤدي منظمات الحزب في جيش التحرير الشعبي الصيني أعمالها وفقًا لتوجيهات لجنة الحزب المركزية. وتتولى اللجنة العسكرية المركزية الأعمال الحزبية والسياسية في الجيش، وتضع أحكامًا بشأن المنظومة والأجهزة التنظيمية للحزب في الجيش<sup>(4)</sup>. يهيمن الحزب الشيوعي الصيني إذن على المشهد السياسي الصيني، ويمارس الحزب دوره في عملية صنع القرار السياسي على عدة مستويات منها :

#### أولاً: مؤتمر الحزب

أعلى هيئة في الحزب هي مؤتمر الحزب، الذي يجتمع كل خمس سنوات. كانت الاجتماعات غير منتظمة قبل الثورة الثقافية (1966-1976) ولكنها كانت دورية منذ ذلك الحين. فحسب المادة التاسعة عشرة من دستور الحزب الشيوعي الصيني "يعقد المؤتمر الوطني للحزب كل خمس سنوات بدعوة من لجنة الحزب المركزية. ويجوز عقده قبل الموعد المحدد إذا رأت اللجنة المركزية أن ذلك ضروري، أو إذا طالب

(1) "China Primer: China's Political System", CRS Report, January 3, 2025, pp 1-3.

(2) *ibid*, pp 1-3.

(3) Sebastian Heilmann, *Op. Cit*, p 64.

(4) دستور الحزب الشيوعي الصيني ، المرجع السابق ، المادة 23- المادة 24 .

به أكثر من ثلث منظمات الحزب على مستوى المقاطعة؛ ولا يجوز تأجيل عقده إلا في حالات استثنائية".  
نتمحور صلاحيات المؤتمر الوطني للحزب كما يلي<sup>(1)</sup>:

- الاستماع إلى تقارير اللجنة المركزية والنظر فيها.
- النظر في تقارير اللجنة المركزية لفحص الانضباط.
- مناقشة القضايا الكبرى المتعلقة بالحزب والبت فيها.
- تعديل دستور الحزب.
- انتخاب اللجنة المركزية، وانتخاب اللجنة المركزية لفحص الانضباط.

#### ثانياً: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

تُعد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أعلى سلطة قيادية في الحزب خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المؤتمر الوطني، وتضطلع بمهام جوهرية تشمل تنفيذ قرارات المؤتمر، وتوجيه أنشطة الحزب، وتمثيله على المستوى الدولي. تضم اللجنة حالياً 205 أعضاء كاملين و171 عضواً بديلاً، ويتم انتخابهم اسمياً كل خمس سنوات خلال المؤتمر الوطني للحزب. ومع ذلك، فإن عملية الاختيار تتم فعلياً خلف الأبواب المغلقة، حيث يخضع اختيار الأعضاء لمشاورات مكثفة بين المكتب السياسي للحزب ولجنته الدائمة، مما يعكس الطبيعة النخبوية والمغلقة لآليات صنع القرار داخل الحزب<sup>(2)</sup>.

حسب المادة الثانية والعشرون من دستور الحزب الشيوعي الصيني مدة كل لجنة مركزية للحزب خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع لها. وتُعقد اللجنة المركزية دورة كاملة واحدة في السنة على الأقل بدعوة من مكتبها السياسي، ويقدم الأخير تقريراً عن أعماله إلى تلك الدورة الكاملة ويخضع لرقابتها. وفي الفترة ما بين مؤتمرين وطنيين، تتولى اللجنة المركزية تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني، وتقود كافة أعمال الحزب وتنوب عنه في علاقاته الخارجية<sup>(3)</sup>.

في الفترة ما بين دورتين كاملتين للجنة المركزية للحزب، يمارس مكتبها السياسي ولجنته الدائمة صلاحياتها. وتعتبر الأمانة اللجنة المركزية بمثابة هيئة تنفيذية للمكتب السياسي ولجنته الدائمة؛ ويُرشح أعضاؤها من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وتصادق عليهم الدورة الكاملة للجنة

<sup>(1)</sup> المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني، دستور الحزب الشيوعي الصيني، 22 أكتوبر 2022، المادة 20.

<sup>(2)</sup> Zhiyue Bo, *China's Elite Politics: Political Transition and Power Balancing*, World Scientific, 2007 p. 300.

<sup>(3)</sup> دستور الحزب الشيوعي الصيني ، المرجع السابق ، المادة 22 – المادة 23.

المركزية. في حين يتولى الأمين العام للجنة المركزية عقد اجتماعات مكتبها السياسي ولجنته الدائمة ويرأس أعمال أمانتها. تنتخب اللجنة المركزية بدورها هيئات مثل<sup>(1)</sup>:

- الأمين العام<sup>(\*)</sup>، وهو أعلى مسؤول في الحزب وعادة ما يكون الزعيم الصيني الأعلى. ويشترط فيمن يُنتخب أميناً عاماً للجنة المركزية أن يكون عضواً في اللجنة الدائمة لمكتبها السياسي.
- المكتب السياسي، الذي يتألف من 22 عضواً كاملاً (بما في ذلك أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي)؛
- اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، أقوى هيئة لصنع القرار في الصين، والتي تتكون اعتباراً من يونيو 2020 من سبعة أعضاء؛
- الأمانة العامة، الآلية الإدارية الرئيسية للحزب الشيوعي الصيني، برئاسة الأمين العام؛
- اللجنة العسكرية المركزية.

#### ثالثاً: المكتب السياسي (The Politburo)

أعلى هيئات صنع القرار والقيادة في الحزب الشيوعي الصيني هي المكتب السياسي، والذي يضم 25 عضواً منذ عام 2007). يتم تحديد تكوين المكتب السياسي من خلال مفاوضات مسبقة مطولة داخل قيادة الحزب، ثم يتم تقديم الأسماء للموافقة عليها إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (في أول جلسة عامة لها بعد اجتماع المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي مباشرة<sup>(2)</sup>).

#### رابعاً: اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب (The Politburo Standing Committee)

تمثل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الهيئة القيادية العليا للحزب الشيوعي الصيني، وتتألف من أبرز قادة الحزب النشطين في بكين. تم تخفيض عدد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي من

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، المادة 22 - المادة 23.

<sup>(\*)</sup> منذ 1982 تولى الأمانة العامة للحزب الشيوعي الصيني خمس شخصيات هم: هو ياوبانغ (Hu Yaobang) 1982-1987، زاو زيانغ (Zhao Ziyang) 1987-1989، جيانغ زيمين (Jiang Zemin) 1989-2002، هو جينتاو (Hu Jintao) 2002-2012، شي جين بينغ (Xi Jinping) 2012-حتى الآن.

<sup>(2)</sup> Sebastian Heilmann, Op. Cit, p 66.

تسعة أعضاء في عام 2007 إلى سبعة أعضاء في عام 2012<sup>(\*)</sup>. وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولية وضع السياسات الكبرى وتوجيه مسار الدولة، مما يجعلها مركز صنع القرار السياسي في الصين. يرأس اللجنة الدائمة الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، مما يمنحه سلطة مركزية شاملة على الحزب والدولة والجيش. تضم اللجنة الدائمة أيضًا كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم: رئيس مجلس الدولة (رئيس الحكومة)، رئيس المؤتمر الوطني لنواب الشعب (الهيئة التشريعية العليا)، رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني (الجهاز الاستشاري الأعلى)، رئيس اللجنة المركزية لفحص الانضباط (الهيئة الرقابية للحزب).

### الفرع الثاني : المجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين الشعبية (NPC)

أنشئ المجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين الشعبية (National People's Congress) عام 1954 ليكون الهيئة التشريعية العليا للدولة، وفقًا للمادة 57 من الدستور. ويُعد أعلى سلطة دستورية مسؤولة عن سنّ القوانين واتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بشؤون الدولة وسياساتها، كما تُلزم جميع الهيئات السياسية برفع تقاريرها إليه. ووفقًا لدستور جمهورية الصين الشعبية، فإنّ: "كل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. إن مجلس الشعب هو الهيئة التشريعية الوحيدة لجمهورية الصين الشعبية". ووفقًا للدستور كذلك، فإنّ: "المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) ومجالس الشعب على مستوى المقاطعات ولجانها الدائمة فقط هي التي تتمتع بالسلطة التشريعية. السلطة التشريعية هي السلطة الأكثر أهمية في مجلس الشعب. ولا يملك أي هيئة أخرى سلطة صياغة وتعديل الدستور والقوانين واللوائح. ومجلس الشعب هو الجهاز الذي يمثل الديمقراطية التمثيلية في الصين"<sup>(1)</sup>.

يضم المجلس الوطني لنواب الشعب 2,987 نائبًا، ما يجعله أكبر هيئة تشريعية في العالم. يعقد المجلس جلسة سنوية اعتيادية، لكنه يمتلك أيضًا صلاحية عقد جلسات استثنائية في حالتين: الأولى بناءً على توصية من اللجنة الدائمة للمجلس، أو إذا تقدم أكثر من خمس الأعضاء باقتراح بذلك. تستمر ولاية المجلس لمدة خمس سنوات، يتم خلالها تحديد أولويات العمل التشريعي والرقابي. ومع ذلك، ورغم دوره الرسمي في سنّ القوانين ومراقبة الحكومة، فإنّ هيكل السلطة في الصين يضمن

---

<sup>(\*)</sup> وهم: الرئيس شي جين بينغ (Xi Jinping)، لي تشيانغ (Li Qiang) رئيس مجلس الدولة الصيني (رئيس وزراء)، تشاو لي جي (Zhao Leji)، وانغ هونينغ (Wang Huning)، كاي تشي (Cai Qi)، دينغ شيوشيانغ (Ding Xuexiang)، لي شي (Li Xi).

<sup>(1)</sup> Ning Fang (Editor), Op. Cit, p 14.

للحزب الشيوعي السيطرة الفعلية على العملية التشريعية، مما يجعل المجلس أداة لتنفيذ سياسات الحزب وتوجيهاته.

يُنتخب الأعضاء المجلس الوطني لنواب الشعب عبر عملية غير مباشرة تشمل هيئات انتخابية تمثل المقاطعات، والمناطق ذات الحكم الذاتي، والمدن الخاضعة للإدارة المباشرة للحكومة، بالإضافة إلى ممثلي الوحدات العسكرية. إلى جانب دوره التشريعي، يمتلك المجلس صلاحيات واسعة في تعيين القيادات العليا للدولة، حيث يقوم بـ انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وأعضائها، تعيين رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) وأعضاء مجلس الدولة، تعيين رئيس المحكمة الشعبية العليا، تعيين المدعي العام للنيابة الشعبية العليا<sup>(1)</sup>.

كما ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب لجنة دائمة تضم 150 عضواً،<sup>(2)</sup> والتي تجتمع بانتظام بين دورات المجلس الوطني لنواب الشعب. ويتم اعتماد معظم التشريعات الوطنية في الصين من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني. ويتم تقديم معظم المبادرات إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني للنظر فيها من قبل مجلس الدولة بعد التصديق المسبق من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني<sup>(3)</sup>.

يمارس المجلس الشعبي الوطني حسب المادة 62 من الدستور الصيني الوظائف والصلاحيات التالية<sup>(4)</sup>:

- تعديل الدستور؛ والإشراف على تنفيذ الدستور؛
- سن وتعديل القوانين الجنائية والمدنية والمؤسسية للدولة وغيرها من القوانين الأساسية؛
- انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه؛

<sup>(1)</sup> Donald Gasper, Nelson, Daniel; White, Stephen (eds.), "The Chinese National People's Congress", **Communist Legislatures in Comparative Perspective**, London: Palgrave Macmillan UK, 1982, pp. 160–190.

<sup>(2)</sup> وليد سليم عبدالحى، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، ط 2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 112.

<sup>(3)</sup> Josephine Ma, "Party-state relations under China's Communist Party: separation of powers, control over government and reforms", **South China Morning Post**, 2021, at: <https://2u.pw/MlzGL0w6>

<sup>(4)</sup> the National People's Congress of the People's Republic of China, at: <https://2u.pw/amCzB2N8>

- اتخاذ القرار، بناءً على ترشيح من رئيس جمهورية الصين الشعبية، بشأن المرشح الناجح لمنصب رئيس وزراء مجلس الدولة؛ اتخاذ القرار، بناءً على ترشيحات من رئيس وزراء مجلس الدولة، بشأن المرشحين الناجحين لمنصب نواب رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة ووزراء الوزارات ووزراء اللجان والمراقب العام والأمين العام لمجلس الدولة؛
  - انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية والبت، بناءً على ترشيحات رئيس اللجنة العسكرية المركزية، في المرشحين الناجحين لأعضاء آخرين في اللجنة العسكرية المركزية؛
  - انتخاب رئيس اللجنة الوطنية للرقابة؛ انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا؛ وانتخاب المدعي العام للنيابة الشعبية العليا؛
  - مراجعة وإقرار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وتقرير تنفيذها؛
  - مراجعة وإقرار ميزانية الدولة وتقرير تنفيذها؛
  - تغيير أو إلغاء القرارات غير المناسبة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي؛
  - الموافقة على إنشاء المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والمدن الخاضعة مباشرة لسلطة الحكومة المركزية؛
  - البت في إنشاء المناطق الإدارية الخاصة والأنظمة التي سيتم إنشاؤها فيها؛
  - البت في القضايا المتعلقة بالحرب والسلام؛
  - الوظائف والصلاحيات الأخرى التي ينبغي أن يمارسها أعلى جهاز من أجهزة السلطة في الدولة.
- كما لمجلس الشعب الوطني سلطة إقالة الموظفين التاليين من مناصبهم<sup>(1)</sup>:
- رئيس الجمهورية ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية؛
  - رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة ووزراء الوزارات ووزراء الهيئات والمراقب العام والأمين العام لمجلس الدولة؛
  - رئيس اللجنة العسكرية المركزية وأعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرون؛
  - رئيس اللجنة الوطنية للرقابة؛ رئيس المحكمة الشعبية العليا؛ والنائب العام للنيابة الشعبية العليا.

<sup>(1)</sup> ibid.

### الفرع الثالث : المؤسسات التنفيذية والعسكرية

#### أولاً: رئيس جمهورية الصين الشعبية

يُعد رئيس جمهورية الصين الشعبية رئيس الدولة، إلا أنّ صلاحياته تظل محدودة ما لم يكن يشغل مناصب قيادية أخرى أكثر تأثيراً، مثل الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية. من الناحية القانونية، يُعتبر منصب رئيس الجمهورية رمزياً إلى حدٍ كبير، إذ أنّ السلطة الفعلية تُمارَس عبر الحزب الشيوعي الصيني، الذي يُهيمن على هيكل الحوكمة في البلاد. ومع ذلك، يبقى هذا المنصب محورياً في البنية السياسية، حيث يمثل الدولة في المحافل الدولية، ويضطلع بأدوار بروتوكولية ودبلوماسية مهمة.

على الرغم من أنّ الدستور لا يمنح رئيس الجمهورية سلطات تنفيذية واسعة، فإنّ نفوذه يتحدد من خلال موقعه داخل الحزب الشيوعي الصيني، حيث أنّ الأمين العام للحزب يُعد القائد الحقيقي للبلاد. سيطرته على المكتب السياسي واللجنة العسكرية المركزية، مما يُمكنه من توجيه القرارات الاستراتيجية على المستويين السياسي والعسكري. وأخيراً شخصيته وكاريزمته، إذ لعبت الزعامة الفردية دوراً جوهرياً في تعزيز السلطة الشخصية لعدد من القادة، كما كان الحال مع ماو تسي تونغ وشي جين بينغ. بذلك، فإنّ رئاسة جمهورية الصين، بحد ذاتها، لا تُعد مصدراً للسلطة الحقيقية، بل يستمد الرئيس نفوذه من قدرته على الجمع بين قيادة الحزب والدولة والجيش.

شهد التاريخ الصيني تداولاً لرؤساء جمهورية اتسمت أدوارهم بضعف النفوذ في عملية صنع القرار السياسي، حيث اقتصر صلاحياتهم على أدوارٍ شرفية أو رمزية في كثير من الأحيان. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ليو شاو تشي، فرغم توليه منصب رئيس الجمهورية، إلا أنّ نفوذه كان محدوداً للغاية، حيث لم يكن أكثر من رمز بروتوكولي، في وقت كانت السلطة الفعلية مركزة بيد ماو تسي تونغ. إلى جانب سونغ تشينغ لينغ (Soong Ching-ling)، أرملة الزعيم التاريخي صن يات سين، التي تولت المنصب مرتين: الأولى بالإنابة خلال الفترة (1972-1981)، والثانية لفترةٍ وجيزة كرئيسة فخريّة في ماي 1981.

شهد هذا المنصب تطورات دستورية لاحقة، حيث ألغي عام 1968 (خلال الثورة الثقافية)، قبل أن يُعاد إحياءه ضمن إطار الإصلاحات الدستورية لعام 1982، والتي أعادت تشكيل هيكل الحكم، وإن ظل دوره مرهوناً بالمكانة الحزبية لشاغله.

سُجلت محاولات متكررة لإعادة الاعتبار القانوني والسياسي لمنصب رئيس الجمهورية في الصين، لا سيما في ضوء الجدل الدستوري الذي أحاط بتحديد صلاحياته منذ الإطار الدستوري لعام 1954،

الذي تصوّر المنصب ككيان ذي صلاحيات موسعة، يجمع بين مهام رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. غير أنّ التطبيق الفعلي اصطدم بثنائية السلطة بين مؤسسة الدولة والحزب الشيوعي الحاكم، حيث فصل منصب رئيس الجمهورية عن منصب الأمين العام للحزب، مما أفرز تنافسًا مؤسسيًا وتضاربًا في الصلاحيات بينهما. وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1993، حين جرى توحيد المناصب الثلاثة المركزية (الأمين العام للحزب، ورئيس الدولة، والقائد الأعلى للجيش) في شخصية واحدة، مما أنهى حالة التوتر البنيوي بين زعيم الحزب ورئيس الجمهورية، ومركزَ عملية صنع القرار في هيكل السلطة الصينية، لتعكس بذلك تحولًا جذريًا نحو نظام أكثر تركيزًا واستقرارًا.

يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب، وتبلغ مدة ولايتهما خمس سنوات، وفقًا لما نصّت عليه المادة 79 من الدستور. وتجدر الإشارة إلى أنّ رئاسة الجمهورية كانت محددة بولايتين فقط، غير أنّ التعديلات الدستورية التي أُقرت في عام 2018 ألغت هذا القيد، مما أتاح إمكانية الترشح لعدد غير محدود من الفترات. وقد جعل هذا التعديل الرئيس شي جين بينغ أول رئيس في تاريخ جمهورية الصين الشعبية يتولى ثلاث فترات رئاسية متتالية.

منذ تأسيس الجمهورية عام 1949 وحتى اليوم، شغل منصب رئيس الجمهورية سبع شخصيات<sup>(\*)</sup>، دون احتساب الفترات التي تم فيها إلغاء المنصب أو تعيين رؤساء شرفيين أو بالإلابة.

تُدار صلاحيات رئيس الجمهورية الفعلية عبر المؤتمر الشعبي الوطني، فوفقًا لدستور جمهورية الصين الشعبية (المادتين 80-81) من الدستور فإنّ رئيس الجمهورية، بناءً على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب وقرارات لجنته الدائمة، يمارس إصدار القوانين وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات والسكرتير العام لمجلس الدولة ومنح أوسمة الدولة والألقاب الفخرية وإصدار أوامر العفو الخاص وإعلان الأحكام العرفية وإعلان حالة الحرب وإصدار أوامر التعبئة العامة، وإرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع

---

(\*) وهم: ماو تسي تونغ (1949-1959) (Mao Zedong) (فترتين)، ليو شاوتشي (1959-1968) (Liu Shaoqi) (لم يكمل الفترة الثانية)، لي شيان نيان (1983-1988) (Li Xiannian) (فترة واحدة)، يانغ شانغ (1988-1993) (Yang Shangkun) (فترة واحدة)، جيانغ زيمين (1993-2003) (Jiang Zemin) (فترتين)، هو جينتاو (2003-2013) (Hu Jintao) (فترتين)، شي جين بينغ (2013-2023) (Xi Jinping) (ثلاث فترات). مرحلة إلغاء منصب رئيس الجمهورية: سونغ تشينغ لينغ (Song Qingling) 1968- 1972 رئيس بالنيابة ثم شرفية، دونغ بيوو (Dong Biwu) 1972-1975 رئيس بالنيابة، تشو دي (Zhu De) 1975-1976 رئيس الدولة، ياي جيانينغ (Ye Jianying) 1978-1983 رئيس الدولة.

الدول الأجنبية والغائها واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب نيابة عن جمهورية الصين الشعبية<sup>(1)</sup>.

### ثانياً مجلس الدولة

مجلس الدولة، أو الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية، يُعد الجهاز التنفيذي الأعلى لإدارة شؤون الدولة، وذلك وفقاً لما نصّت عليه المادة 85 من الدستور، حيث يضطلع بمسؤولية تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية، والإشراف على عمل الإدارات الحكومية المختلفة. يخضع مجلس الدولة لمساءلة المجلس الوطني لنواب الشعب، حيث يُقدّم له تقارير دورية عن أعماله، ويُطلع لجنته الدائمة على تقاريره خلال الفترات الفاصلة بين دورات انعقاد المجلس الوطني. يتكون مجلس الدولة حسب المادتين 86-87 من الدستور من رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء المجلس والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات والسكرتير العام. ومدة خدمة رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة خمس سنوات ولا تتجاوز فترتين متواصلتين<sup>(2)</sup>.

وفق للمادة 89 من الدستور يمارس مجلس الدولة المهام والصلاحيات التالية<sup>(3)</sup>:

- اتخاذ التدابير الإدارية، وإصدار اللوائح الإدارية، وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والقوانين الأخرى؛
- تقديم المقترحات إلى المجلس الشعبي الوطني أو لجنته الدائمة؛
- وضع مهام ومسؤوليات الوزارات والهيئات التابعة لمجلس الدولة، وممارسة القيادة الموحدة على أعمال الوزارات والهيئات، وتوجيه جميع الأعمال الإدارية الأخرى ذات الطابع الوطني التي لا تدخل في اختصاص الوزارات والهيئات؛
- ممارسة القيادة الموحدة على عمل الأجهزة المحلية لإدارة الدولة على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد، وصياغة التقسيم التفصيلي للمهام والصلاحيات بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة في المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية؛
- إعداد وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وموازنة الدولة؛

(1) "رئيس جمهورية الصين الشعبية"، وكالة أنباء ش، في: <https://2u.pw/XIQc0ejK>

(2) "مجلس الدولة"، وكالة أنباء ش، في: <https://2u.pw/Nl0obFs4>

(3) الدستور الصيني، المرجع السابق، المادة 89.

- توجيه وإدارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الحضرية والريفية؛
- توجيه وإدارة شؤون التعليم والعلوم والثقافة والصحة العامة والتربية البدنية وتنظيم الأسرة؛
- توجيه وإدارة الشؤون المدنية والأمن العام والإدارة القضائية والإشراف وغيرها من الأمور ذات الصلة؛
- إدارة الشؤون الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية؛
- توجيه وإدارة بناء الدفاع الوطني؛
- توجيه وإدارة الشؤون المتعلقة بالقوميات وحماية الحقوق المتساوية للقوميات الأقلية وحق الحكم الذاتي للمناطق ذات الحكم الذاتي القومي؛
- حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين المقيمين في الخارج وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين المقيمين في الخارج العائدين وأفراد أسر المواطنين الصينيين المقيمين في الخارج؛
- تعديل أو إلغاء الأوامر والتوجيهات واللوائح غير المناسبة الصادرة عن الوزارات أو الهيئات؛
- تعديل أو إلغاء القرارات والأوامر غير المناسبة الصادرة عن الأجهزة المحلية للإدارة العامة على مختلف مستوياتها؛
- الموافقة على التقسيم الجغرافي للمقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والموافقة على إنشاء وتقسيم المحافظات ذاتية الحكم والمحافظات والمقاطعات ذاتية الحكم والمدن جغرافيًا؛
- اتخاذ القرار بشأن إعلان حالة الطوارئ في أجزاء من المحافظات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، وفقًا لأحكام القانون؛
- دراسة وتحديد حجم الأجهزة الإدارية وتعيين أو عزل الموظفين الإداريين وتدريبهم وتقييم أدائهم ومكافأته أو معاقبته وفقًا لأحكام القانون؛
- ممارسة أي مهام وصلاحيات أخرى قد يعهد بها إليه مجلس الشعب الوطني أو لجنته الدائمة.

### ثالثاً: اللجنة العسكرية المركزية (CMC)

اللجنة العسكرية المركزية في جوهرها كياناً مزدوجاً داخل جمهورية الصين الشعبية، حيث تتألف من هئتين رئيسيتين: اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية، التي تتبع للدولة، واللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني، التي تخضع لإدارة الحزب. تضم هذه اللجنة كبار قادة الحزب والجيش، مما يجعلها بمثابة قيادة عسكرية مشتركة بين الحزب الشيوعي الصيني والحكومة. وتُمثل أعلى سلطة عسكرية في البلاد، إذ تتولى الإشراف على القوات المسلحة، بما في ذلك جيش التحرير الشعبي بمختلف فروعه (الجيش، والقوات الجوية، والبحرية)، بالإضافة إلى الشرطة المسلحة الشعبية<sup>(1)</sup>.

تُنتخب اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية، التابعة للدولة، من قبل المجلس الشعبي الوطني، في حين يتم انتخاب اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني من قبل المكتب السياسي للحزب ولجنته الدائمة. وعلى الرغم من هذا الفصل الرسمي بين اللجنتين، فإن السلطة الفعلية تتركز في اللجنة العسكرية للحزب، التي تمتلك السيطرة المباشرة على الجيش، بينما تستمد اللجنة العسكرية التابعة للدولة شرعيتها من الهيكل الحكومي الرسمي. ويعكس هذا النموذج النهج الصيني في ضمان الهيمنة المطلقة للحزب الشيوعي على القوات المسلحة، مع الحفاظ على إطار قانوني يضفي شرعية رسمية على هذه السيطرة.

كانت اللجنة العسكرية المركزية تُعرف في الأصل باسم اللجنة العسكرية للحزب الشيوعي الصيني، التي تأسست عام 1925. وفي عام 1943، أُعيد تنظيمها رسمياً تحت اسم اللجنة العسكرية المركزية، حيث تولى رئاستها ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني آنذاك. وقد عزز هذا التغيير من هيمنة الحزب على الجيش، مما رسّخ مبدأ القيادة المطلقة للحزب على القوات المسلحة<sup>(2)</sup>.

يتميز جيش التحرير الشعبي الصيني ببنية هيكلية فريدة تختلف جوهرياً عن النمط السائد في الجيوش الوطنية التقليدية، حيث لا يخضع للتبعية الإدارية لوزارة الدفاع الوطني، بل يتبع مباشرة سلطة اللجنة العسكرية المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني. وهذا التكوين الهيكلي يجسد مبدأ "سيادة الحزب على الجيش" كأحد الركائز الدستورية التي تحكم النظام العسكري الصيني. وعلى الرغم من الإطار الشكلي لوزارة الدفاع، فإن دورها لا يتجاوز نطاق التنسيق الدبلوماسي وإدارة

(1) Cheng Li, "Promoting "young guards": The recent high turnover in the PLA leadership (Part II: Expansion and escalation)", *Leadership Monitor*, no. 49, 2016, p5.

(2) *ibid*, p5.

التفاعلات مع المؤسسات العسكرية الأجنبية، دون أن تتمتع بأي صلاحيات تنفيذية أو قيادية فعلية في تسيير شؤون الجيش.

وفقًا للتعديلات الدستورية الصادرة عام 1982، شهدت اللجنة العسكرية المركزية إعادة هيكلة مؤسسية تمثلت في تقسيمها إلى كيانات مستقلين تشريعياً، مع الإبقاء على آلية توحيد الرئاسة بينهما كسابقة دستورية، باستثناء الفترات الانتقالية الاستثنائية التي تتزامن مع تحولات القيادة العليا. ويحتل منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية مكانةً استراتيجيةً في الهرمية السياسية الصينية، لا تقل أهميةً عن مناصبي رئيس جمهورية الصين الشعبية والأمين العام للحزب الشيوعي، إذ يشكل هذا الثالوث القيادي المرتكزات الدستورية للنظام السياسي الصيني. وبموجب هذه التركيبة، يمارس رئيس اللجنة العسكرية المركزية - بحكم موقعه - سلطاتٍ سياديةً تشمل الإشراف على السياسات الدفاعية وتوجيه الاستراتيجيات الأمنية العليا، مما يكرس التداخل الوظيفي بين السلطة الحزبية والجهاز العسكري في إطار الفلسفة السياسية القائمة على "الهيمنة الثنائية" للحزب على الدولة ومؤسساتها العسكرية.

بناءً على ذلك، تتركز السلطة العسكرية المطلقة - دستورياً وعملياً - ضمن الهيكل التنظيمي للجنة العسكرية المركزية، لا سيما اللجنة التابعة للحزب الشيوعي الصيني، والتي تُعتبر الجهة السيادية العليا المناط بها التفويض الدستوري لتوجيه السياسات العسكرية والإشراف المباشر على كافة عمليات جيش التحرير الشعبي. وهكذا، يُعاد تأكيد الطبيعة الثنائية للسيطرة، حيث تندمج السلطة السياسية للحزب مع الإدارة العسكرية في كيان واحد، مما يعكس التماهي الكامل بين الهيكل الحزبي والجهاز العسكري في المنظومة الصينية.

تتمتع اللجنة العسكرية المركزية بمكانة محورية في صنع القرار السياسي في الصين، إذ يمنح منصب رئاستها نفوذاً واسعاً داخل النظام الحاكم. ويتجلى ذلك بوضوح في تجربة دينغ شياو بينغ، المهندس الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية التي نقلت الصين من حالة الركود إلى مسار التطور والازدهار. ورغم أنَّ أعلى منصب حكومي شغله كان نائب رئيس الوزراء، فإنَّ نفوذه الحقيقي لم يكن مستمداً من هذا المنصب الرسمي، بل من شخصيته الكاريزمية، وتاريخه النضالي، والأهم من ذلك، رئاسته للجنة العسكرية المركزية. وقد مكّنه ذلك من الاحتفاظ بتأثيره السياسي لسنوات طويلة حتى

بعد انسحابه الرسمي من المناصب العليا، مما يعكس الدور الحاسم لهذه اللجنة كأداة لضمان السيطرة على السلطة في الصين<sup>(1)</sup>.

منذ عام 1993، تم اعتماد نهج توحيد القيادة العليا في الصين، حيث يجمع شخص واحد بين ثلاثة من أهم المناصب: رئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس الجمهورية، والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني. وقد بدأ هذا التقليد مع جيانغ زيمين (Jiang Zemin)، واستمر مع هو جين تاو (Hu Jintao)، وصولاً إلى شي جين بينغ. ويسهم هذا التوحيد في ضمان استقرار السلطة وتعزيز هيمنة الحزب الشيوعي على كلٍّ من الجيش والدولة. وتظل اللجنة العسكرية المركزية الأداة الأساسية للسيطرة على القوات المسلحة، مما يمنح القائد نفوذاً مطلقاً في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للصين، ويضمن بقاء الجيش تحت السيطرة المباشرة للحزب.

#### خاتمة:

رغم انتقال النظام السياسي في الصين من نظام ملكي إمبراطوري إلى دولة شيوعية ذات حزب واحد (رغم وجود أحزاب سياسية صغيرة)، فإنّ فهمه يتطلب أكثر من مجرد الإلمام بالإيديولوجية الماركسية-اللينينية والإطار الدستوري للحزب والدولة. فالنظام السياسي الصيني هو نتاج مزيج معقد من التقاليد التاريخية، والتجارب السياسية، والموروثات الثقافية، وأيديولوجية الحزب، إضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه مكانة الفرد والقيادة في الوعي الجمعي الصيني.

هذا الخليط الفريد يجعل النظام السياسي الصيني معقداً ومتميزاً عن غيره، حيث تتشابك العوامل التاريخية والثقافية مع الهيكل الرسمي للحكم، مما يمنحه طابعاً خاصاً يتجاوز الأطر الأيديولوجية التقليدية. حيث أنّه رغم التغيرات في البنية السياسية، فإنّ عناصر الاستمرارية في المركزية السياسية والانضباط الإداري ظلّت سمة مميزة للنظام السياسي الصيني.

على الرغم من أنّ المجلس الشعبي الوطني يُعد نظرياً أعلى سلطة دستورية في الصين والمسؤول عن عملية صنع القرار، فإنّ النظام السياسي في الواقع يُدار وفق هيكل حكم مركزي تُهيمن فيه السلطة العليا للحزب الشيوعي الصيني على مختلف مؤسسات الدولة. أين يعد الحزب الشيوعي الصيني المؤسسة السياسية المهيمنة في الصين، حيث يدير جهازاً بيروقراطياً واسعاً ومتنامياً. ويستند هذا النظام إلى مبدأ "السلطة الموحدة"، الذي يضمن خضوع جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك

<sup>(1)</sup> عزت شحرور، "صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 نوفمبر 2013، في:

الحكومة، الجيش، والهيئات التشريعية، لتوجيهات الحزب، مما يعزز سيطرته المطلقة على مسار السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

### قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- عبدالحى ، وليد سليم. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ، ط 2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مو، هوكياو. ثلاثون عامًا من حياة الحزب الشيوعي الصيني ، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1958.
- هوخام، هيلدا. تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين، ترجمة : أشرف محمد كيلاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.
- ب. الوثائق الرسمية:
- المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني ، دستور الحزب الشيوعي الصيني ، 22 أكتوبر 2022.
- ت. المصادر الإلكترونية:

- " مجلس الدولة"، وكالة أنباء ش، في: <https://2u.pw/Nl0obFs4>

- "الحزب الشيوعي الصيني.. قائد الصين وصانع نهضتها"، شبكة الجزيرة الاعلامية ، 2023/9/6، في: <https://2u.pw/7Z1e7xIB>

- "رئيس جمهورية الصين الشعبية"، وكالة أنباء ش، في: <https://2u.pw/XIQc0ejK>

- عزت شحرور، "صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها"، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 نوفمبر 2013، في: <https://2u.pw/Ckl4f0ws>

### ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

#### A. BOOKS:

- Bo, Zhiyue. **China's Elite Politics: Political Transition and Power Balancing**, World Scientific, 2007.
- Boardman, Robert. **Post-Socialist World Orders: Russia, China and the UN System**, Palgrave Macmillan UK, 1994.
- Dreyer, June Teufel. **China's Political System: Modernization and Tradition**, Palgrave Macmillan UK, 1993.
- Ebrey, Patricia Buckley. **The Cambridge Illustrated History of China**, Cambridge University Press. 2010.
- Fang, Ning. (Editor), **China's Political System**, translated by: Yili Fu, China Governance System Research Series, Beijing; Social Sciences Press and Springer Nature Singapore, 2020.
- Gasper, Donald. Daniel, Nelson. Stephen, White. (eds.), "The Chinese National People's Congress", **Communist Legislatures in Comparative Perspective**, London: Palgrave Macmillan UK, 1982.

- Heilmann, Sebastian. **China's Political System**, Rowman & Littlefield Publishers, 2017.
- Jordan, Donald. **The Northern Expedition: China's National Revolution of 1926–1928**, University of Hawai'i Press, 1976.
- Rowe, William. **China's Last Empire: The Great Qing**, Harvard University Press, 2010.

**B. Articles:**

- Li, Cheng. "Promoting “young guards”: The recent high turnover in the PLA leadership (Part II: Expansion and escalation)", **Leadership Monitor**, no. 49, 2016.
- "China Primer: China's Political System", **CRS Report**, January 3, 2025.

**C. E- sources:**

- Ma, Josephine. "Party-state relations under China's Communist Party: separation of powers, control over government and reforms", **South China Morning Post**, 2021, at: <https://2u.pw/MIzGL0w6>
- the National People's Congress of the People's Republic of China, at: <https://2u.pw/amCzB2N8>